النداء الخاص بصندوق الأونروا العام

2009-2008

UNRWA
الأونـــروا
providing humanitarian assistance
to palestine refugees since 1950

النداء الخاص بصندوق الأونروا العام

2009-2008

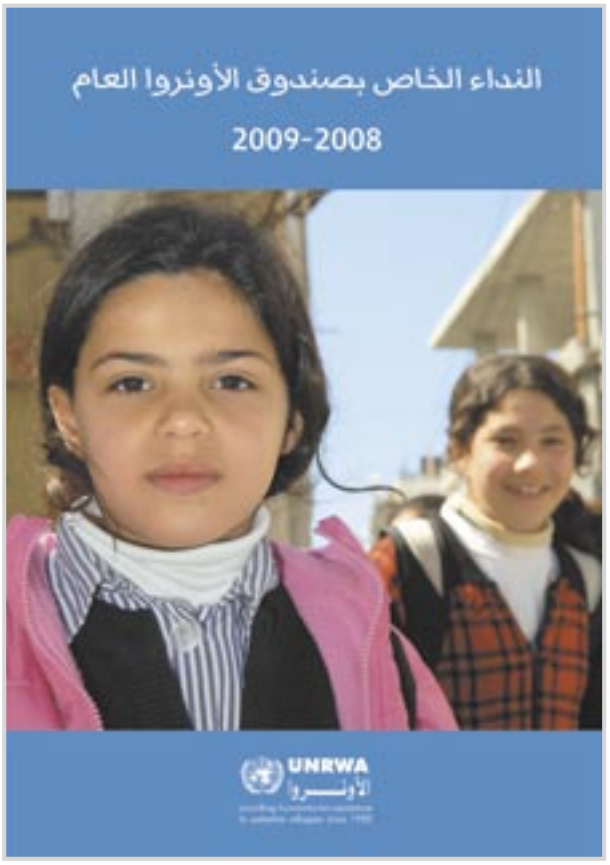

تمهيد

يسرني أن أقدم لكم النداء الخاص بصندوق الأونروا للعام 2008-2009. إن هذه الوثيقة تقدم عرضاً مختصراً ومبسطاً للبرامج الرئيسية التي تؤدي الأونروا من خلالها عملها الإنساني والتنموي. هذه هي المرة الأولى التي نتبنى فيها فكرة توجيه نداء لصالح الصندوق العام تطلعاً منا لتزويد الجهات المانحة الحالية والمستقبلية بمادة نصية يسهل الرجوع إليها.

تشعر الوكالة وأنا شخصياً بالحظوة في أن تتاح لنا إمكانية خدمة 4.5 مليون شخص من لاجئي فلسطين في سوريا والأردن ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة. إننا نكرس أنفسنا وجهودنا لصالح البرامج التي نقدمها في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإقراض الصغير والبنية التحتية وتحسين المخيمات. إلا أن التأثير الذي يتركه عملنا أصبح مهدداً في الأعوام الأخيرة بسبب الضغوط الناجمة عن ضعف التمويل المزمن والتي تقيد قدرتنا على تقديم الخدمات بالمستوى الذي نريده والذي يستحقه لاجئو فلسطين من الكفاءة والجودة.

إن هذه النشرة تصف بشكل صريح التحديات والقيود التي تفرض نفسها على عمل الأونروا نتيجة لعدم توفر التمويل الكافي. وهي تبين الخطوات التي نقوم بها لمواجهة هذه التحديات، موضحة الفرق الذي يمكن أن يحدثه فعلياً توفر مزيد من الدعم الإضافي من جانب المانحين.

يمثل هذا النداء انعكاساً دقيقاً لاحتياجات الأونروا. فهو يقدم الوكالة، على حق، في صورة منظمة حيوية وفعالة تسعى لمعالجة العديد من التحديات التي تعترضها بأسلوب خلاق، وتوظف طاقة طاقمها والتزامهم في العمل على تهيئة مستقبل أفضل للاجئي فلسطين. ومع ذلك، فهو يؤكد واقع أن ثمة حاجة ماسة لتوفير التمويل بمستوى أعلى وبقدر ملموس إذا ما شئنا أن تحقق الأونروا كامل طاقاتها.

أنا على ثقة بأنكم ستجدون أن هذا النداء لصالح الصندوق العام جدير باهتمامكم ودعمكم.

كارين كونيج أبو زيد
المفوض العام للأونروا

المحتويات

التعليم 06

الصحة 14

الإغاثة والخدمات الاجتماعية 20

دائرة التمويل الصغير 28

وحدة البنية التحتية وتطوير المخيمات 30

اقامة سلام دائم هو عمل التعليم؛

كل ما يمكن السياسة ان تفعله هو ان تجنبنا الحرب

-ماريا مونتيسوري-

التعليم

يعرف عن الفلسطينيين اهتمامهم العالي بالتعليم. ويعتبر لاجئو فلسطين التعليم مفتاحاً للوصول إلى مستقبل أفضل، وهم يعدون ضمن الفئات الأكثر تعليماً في الشرق الأوسط. هذه المكانة تم تحقيقها على مدى عقود من الزمن من خلال تقديم الأونروا للتعليم بمستوى عالٍ من الجودة لثلاثة أجيال من اللاجئين. وما كان بالإمكان تحقيق هذا الإنجاز لولا الدعم السخي الذي أبداه مجتمع المانحين منذ العام 1950.

إن الأونروا، بصفتها وكالة معنية بتقديم الخدمات إلى اللاجئين مباشرة، تعمل في شراكة مع سلطات البلدان المضيفة والمجتمعات المحلية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى سعياً نحو هدف توفير التعليم الأساسي الشامل بحلول العام 2015، والذي يمثل الهدف الثاني ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

يمثل التعليم أكبر برامج الأونروا في الوقت الراهن. فهو يحظى حالياً بأكثر من 50% من ميزانية الوكالة وأكثر من ثلاثة أرباع طاقمها. إن الأونروا تدير 668 مدرسة ابتدائية وإعدادية تضم حوالي نصف مليون طفل في ميادين عملها الخمسة. وقد كانت الأونروا الأولى في الشرق الأوسط التي حققت المساواة في معدلات الالتحاق بين الذكور والإناث في أعوام الستينيات من القرن الماضي، أي أن الأونروا قد حققت المساواة بين الجنسين في مدارسها قبل عقود من أن تصبح هذه المساواة أحد الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف الإنمائي الثالث). يتضمن برنامج التعليم تدريب المعلمين والمعلمات، والتدريب التقني والمهني، والتوظيف والإرشاد المهني، مما يساهم في تحسين فرص العمل أمام الشباب الفلسطيني.

التحدي الخاص بالتميز الأكاديمي

على الرغم من الجهود الهائلة المبذولة، هناك دلائل على أن المعايير التعليمية العالية التي تصبو الوكالة لتحقيقها لم تتم تلبيتها بعد. كما أن هناك قلقاً من أن يتعرض التميز الأكاديمي الذي تم تحقيقه في الأعوام الخمسين الأولى من الجهد المشترك بين الأونروا ومجتمع المانحين إلى خطر التراجع والضياع.

ففي غزة، على سبيل المثال، كشفت اختبارات مستقلة أجريت حديثاً ارتفاع مستوى الرسوب في كل من مادتي اللغة العربية والرياضيات. إن أسباب ذلك معقدة وبعضها يمكن أن ينطبق على الضفة الغربية أيضاً.

وحسب ما جاء في تقرير للبنك الدولي صدر في أيلول/سبتمبر 2006 عن "تحليل لقطاع التعليم" أجري اعتماداً على مسح مقارن للمدارس الخاصة ومدارس الأونروا والمدارس الحكومية التابعة للسلطة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، تبين أن الأداء الأكاديمي للطلبة الفلسطينيين يتأخر عن المعايير الإقليمية. وقد كان الأداء في المدارس الخاصة أفضل بكثير من الأداء في مدارس السلطة الفلسطينية والأونروا.[1]

ويبدو أن أداء طلبة الأونروا في سوريا والأردن أفضل، إذ أنهم كثيراً ما يفوقون في أدائهم نظراءهم في المدارس الحكومية للبلد المضيف (بهامش كبير في سوريا) في اختبارات المراقبة التي تختبر تحصيل الطلبة في المواضيع الأساسية. أما في لبنان والأردن، فإن نتائج الامتحانات والاختبارات التي تجريها الدولة تكشف عن اتجاهات مقلقة نحو الهبوط في المستوى.

إن هناك عدداً متنوعاً من العوامل التي تؤثر على التحصيل الأكاديمي في ميادين عمل الأونروا. ويقع عدد من هذه العوامل خارج نطاق التأثير المباشر للوكالة. ومن ضمنها نقص الاهتمام لدى الأهل، وتردي الأوضاع الاقتصادية، والنزاع المسلح (في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان)، والقيود على وصول المعونات الإنسانية (الأرض الفلسطينية المحتلة).

ميزانية الصندوق العام 2008-2009

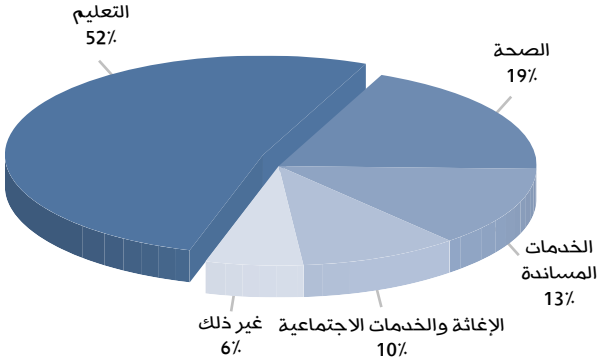

إلا أن هناك عوامل أخرى تقع في نطاق تحكم الوكالة، والتي بإمكانها، إذا أحسن التعامل معها، أن تقود إلى تقدم ملموس نحو رفع معايير التحصيل التعليمي في مدارس الأونروا. وسينصب تركيز الوكالة في المدى المتوسط على أحد هذه العوامل، وهو بالتحديد إيجاد بيئة تعلم متينة في مدارسها.

إيجاد بيئة تعلم متينة

إن الأونروا ملتزمة باتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تحسن بيئة التعلم في مدارسها بطريقة شمولية تيسر التطور الكلي لأطفال لاجئي فلسطين. وتتمثل نقطة البدء في اعتبار أن المفتاح لتحسين جودة التعليم يكمن في المحافظة على جودة التدريس وتحسينها.

تحسين التعليم في غزة

رداً على نتائج الاختبارات المستقلة في اللغة العربية والرياضيات، يقترح إجراء برنامج للعمل العلاجي الطارئ بهدف تحسين المعايير التعليمية في غزة. ويتوقع أن تشتمل خطة العمل على توظيف حوالي 1500 مساعد صفي جديد، وتخفيض عدد الطلبة في الصف في مدارس البنين إلى 30، وتنظيم حصص إضافية في اللغة العربية والرياضيات، وبناء كلية جديدة لتدريب المعلمين والمعلمات. كما أن الأونروا تعمل على الشروع في خطة علاجية خاصة في غزة تتضمن مجموعة واسعة من الخطوات، بما في ذلك برنامج تدريب للطاقم وتدخلات محددة على مستوى المدرسة. وتخطط الوكالة أيضاً لإجراء مراجعة شاملة لبرنامج التعليم في الضفة الغربية. وسيتم أيضاً إطلاق مبادرة لتقديم "جوائز للتميز" في كافة مناطق عمل الأونروا كمكافأة لأفضل المعلمين والمعلمات لدى الأونروا وكتقدير لأصحاب الأداء المتميز في التعليم.

[1] West Bank and Gaza: Education Sector Analysis – Impressive Achievements under Harsh Conditions and the Way Forward to Consolidate a Quality Education System, The World Bank Group, Middle East and North Africa, Human Development Group, September 7, 2006

يعني ذلك أن تدريب المعلمين والمعلمات يعد من المكونات الحاسمة التي تيسر توظيف كادر عالي المهارة من المعلمين والمعلمات وتقديم التدريب أثناء العمل لتطوير المهارات المهنية والتربوية للكادر الحالي. ومن المهم أن يغطي التدريب مواضيع مركزية بالنسبة لسياسة الأونروا في إثراء المنهاج، مثل حقوق الإنسان، وحل النزاعات والتسامح، واتفاقية حقوق الطفل، والمدارس باعتبارها محور التنمية.

مكون آخر في النهج الشمولي هو إطار ضمان الجودة، والذي شرعت الأونروا بتطبيقه في العام 2006 ويجري العمل به راهناً. وتعد مبادرة "مدارس التميز" في غزة جزءاً من هذه العملية. كما أنه يعد أحد مكونات التدريب الإلزامي للمعلمين والمعلمات.

ستقوم الأونروا باتخاذ خطوة إضافية لمعالجة هبوط التحصيل الأكاديمي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال تطبيق اختبارات مراقبة التحصيل في العام 2008. سيشمل ذلك تطبيق اختبارات على مجموعة محددة من الطلبة بالمقارنة مع المعايير الدولية بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

من العوامل التي تؤثر في التحصيل الأكاديمي ارتفاع نسبة الطلبة للمعلم الواحد والمناوبات المزدوجة، وهاتان المشكلتان تسودان في العديد من مدارس الأونروا. ففي العام 2006، على سبيل المثال، عملت 77% من مدارس الأونروا وفق نظام مناوبات مزدوجة.

يقصد بالمناوبات المزدوجة النظام الذي تقوم حسبه المرافق في المدرسة ذاتها بتقديم دفعتين متتاليتين من التعليم المدرسي في اليوم الواحد. وهذه الممارسة تتعارض مع توفير بيئة مواتية لتعلم الطفل. فبالنظر إلى الضغط الذي تفرضه على المرافق والطاقم، فإنها كثيراً ما تؤدي إلى تقصير اليوم المدرسي ونقص المجال والوقت لتنظيم أنشطة لامنهجية.

كما أن الاكتظاظ يحرم الأطفال من الاهتمام الفردي الذي يلزمهم لكي يتعلموا جيداً، ويمكن أن يضع العراقيل أمام تنفيذ أنشطة الإثراء المهمة، مثل برامج حقوق الإنسان واللاعنف، بسبب النقص أو الغياب الكلي للمساحة الصفية والوقت اللازمين.

تعتبر المناوبات المزدوجة من الأعراض البارزة لمشكلة عدم مواءمة بيئة التعلم في العديد من مدارس الأونروا. ولا يمكن معالجة هذه المشكلة إلا من خلال بناء مدارس إضافية.

ومن ناحية أخرى، يلزم ضخ موارد مالية بقدر ملموس لتلبية الحاجة إلى المحافظة على جودة طاقم التدريس وتحسينها. وبالنظر إلى وضع الأونروا الحالي من ناحية النقص الشديد في التمويل، فإن الوكالة تواجه تحدياً هائلاً - إن لم يكن من المستحيل عليها - أن تظل قادرة على المنافسة في توظيف الكوادر المؤهلة في مجال التعليم.

تحديات أخرى

هناك عدة تحديات يواجهها برنامج التعليم في الوكالة. أحد هذه التحديات يتمثل في المبادرة لصالح الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. فمع أنه لا يوجد بعد نظام شامل للتعرف على هؤلاء الطلبة، إلا أن التقديرات تشير إلى أن ما يقارب 100.00 طفل أو حوالي 20% من الأطفال في مدارس الأونروا قد يكونون بحاجة إلى مساعدة خاصة هم لا يحصلون عليها الآن ويمكنهم الحصول عليها من خلال هذه المبادرة (انظر الإطار).

إن لهؤلاء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الحق في التعليم أسوة بالأطفال الآخرين. وسوف نحرمهم من هذا الحق إذا أخفقنا في اتخاذ التدابير التي تمكنهم من تخطي عقباتهم الفردية والاستفادة كلياً من الأنشطة التعليمية بأفضل ما تتيحه قدراتهم. لقد تم حتى الآن توفير بعض التمويل لإجراء مسح للكشف عن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ووضع الخطوط العريضة للحلول الممكنة. إلا أنه لا تزال الحاجة قائمة للمزيد من الدعم السخي

الزيادة في عدد الطلبة مقابل الزيادة في عدد المدارس

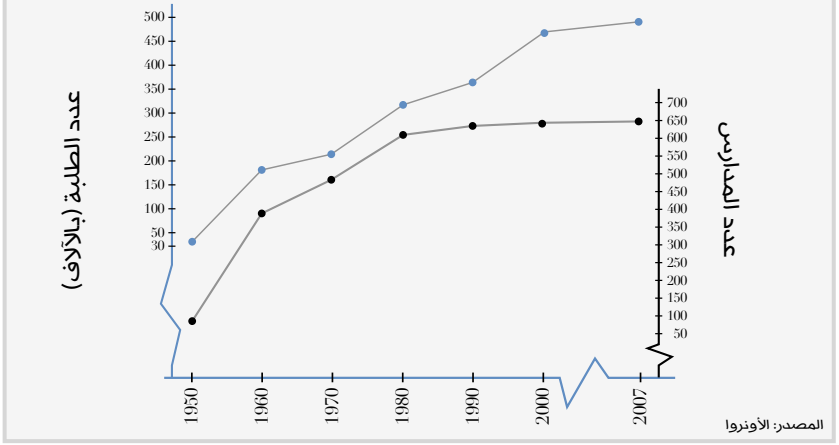

المصدر: الأونروا

العوامل التي تؤثر في تحقيق الأهداف

للأطفال حق في التعليم، ويعتبر تحقيق التعليم الأساسي الشامل أحد الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف الإنمائي الثاني). وتقع على الأونروا، باعتبارها الطرف الرئيسي الذي يزود لاجئي فلسطين بالخدمات، مسؤولية حماية هذا الحق، ليس من خلال توفير التعليم الأساسي وكفالة الوصول إليه وحسب، بل وضمان الجودة والمحتوى في توافق مع المعايير الدولية والممارسات الرشيدة التي يتم قياسها حسب نتائج التعلم الفعلية للأطفال.[2]

لقد حثت الجمعية العامة الأونروا مؤخراً على أخذ احتياجات الأطفال وحقوقهم بالحسبان في عملياتها وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل.[3]

حتى تصبح مبادرة الاحتياجات التعليمية الخاصة جزءاً من برامج التعليم المنتظم في الأونروا.

ثمة دلائل واضحة في لبنان على أن الفتيان اللاجئين يفقدون الاهتمام بالتعليم بسبب محدودية الفرص الأكاديمية وفرص العمل. وينعكس ذلك على شكل ارتفاع في معدلات التسرب، مما يؤدي إلى فجوة معكوسة بين الجنسين لصالح الفتيات بنسبة 70 إلى 30. إن الوكالة تعمل على تقييم مدى هذا التوجه وتطوير فرص تعليم بديلة، مثل مدارس التدريب المهني.

ومن ناحية أخرى، فإن النقص في التمويل يمنع مراكز التدريب المهني في الأونروا من تقديم الدورات المختلفة التي تلبي متطلبات أسواق العمل المحلية. ولذلك فإن الأونروا تعد لتنفيذ عدد من المبادرات ضمن البرنامج العام ومن خلال مشاريع مختصة لمعالجة هذه المسألة وغيرها من المسائل التي تؤثر على إمكانيات توظيف الشباب الفلسطيني في أسواق العمل المحلية. تهدف الوكالة، ضمن جملة أمور أخرى، إلى زيادة عدد مقاعد التدريب في مراكز التدريب المهني، وإعادة تصميم البرامج التعليمية لتلبية الطلب في الأسواق، وتكثيف برامج تدريب المدربين، وإشراك أرباب العمل المستقبليين في تطوير المناهج.

يتمثل أحد المكونات المهمة الأخرى في تطوير وتيسير عمل الوكالة في التوظيف والتوجيه المهني. والهدف المنشود هنا هو ضمان تبني نهج أكثر دقة في تحديد فرص العمل المتاحة للشباب الفلسطيني.

[2] اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 28 و29، والملاحظة العامة 1 (3-2) (2001)
[3] (UN General Assembly Resolution 61/114 of 15 January 2007, operative para. 8)

الميزانية

تحتاج الأونروا لأن تستعيد المستوى العالي لمعاييرها المعروفة تقليدياً في مجال التعليم وأن تتعامل بفاعلية مع التحديات التي تعترض التحصيل التعليمي بسبب بيئة العمل الكثيرة التقلب. إن على الوكالة أن تتخذ خطوات في هذا الاتجاه إذا شاءت أن تساهم في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الخاص بتوفير التعليم الأساسي الشامل بحلول العام 2015 (الهدف الإنمائي الثاني). إن ميزانية الأونروا البالغة 565 مليون دولار للفترة 2008-2009 تعكس مدى جدية الوكالة في سعيها لتحقيق هذا الهدف.

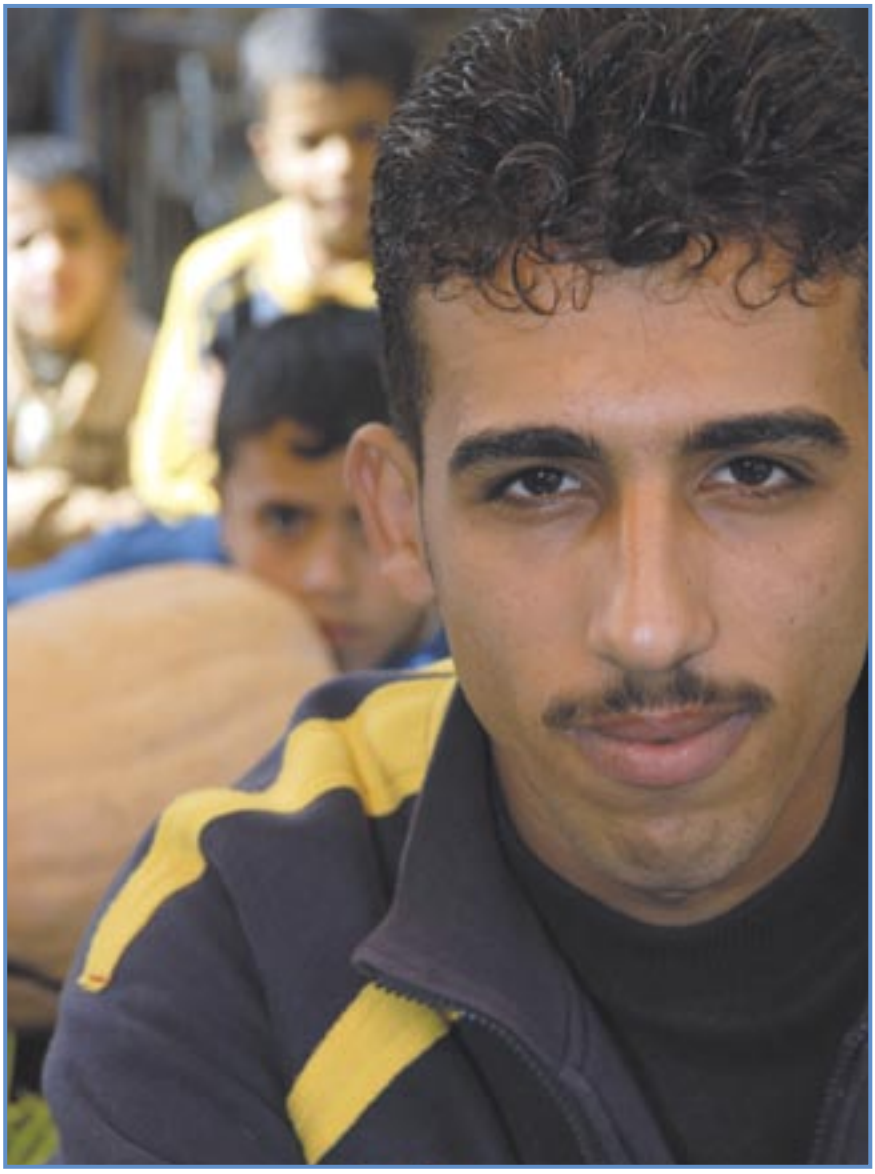

لكل طفل الحق في التعليم

هيثم فتى يبلغ من العمر 16 عاماً ويعيش في مخيم طولكرم في الضفة الغربية. وهو بكل المعايير فتى ذكي بشكل استثنائي من أسرة تهتم بتعليم أطفالها. ومع ذلك، فقد كان يرسب في المدرسة وترك التعليم وهو في الصف الثامن. إلا أن مستقبله الأكاديمي تحسن بقدر كبير بعد لقاء تم بالمصادفة مع مسؤول دعم العمليات في الأونروا وما تبعه من تدخل.

لقد أقنع المسؤول أسرة هيثم بأن جعلوه ينضم إلى صف للتعليم العلاجي، وتبين بعد فترة وجيزة أن هذا الفتى الذكي كان لا يجيد القراءة والكتابة. وبعد اختبار إضافي أجراه المختص الوحيد لدى الأونروا في صعوبات التعلم، تم تشخيص مشكلة عسر القراءة الصوتية لدى هيثم.

إدراكاً أن هذه الحالة قد لا تكون فريدة من نوعها، وافق مدير مدرسة البنين في مخيم طولكرم (التي يوصف ما يصل إلى 805 من طلبتها بأنهم ضعاف أو راسبون) على أن تجرى اختبارات صعوبات التعلم على خمسة وعشرين طالباً من الطلبة الأضعف في المدرسة. وكانت النتائج مذهلة. فمن بين الطلبة الخمسة والعشرين، كان 13 يعانون من عسر القراءة وعانى 12 من احتباس النطق التطوري. وبدأ كل الفتيان العلاج في برنامج صعوبات النطق وبطء التعلم لدى الأونروا، والذي بدأ عمله عام 2003 للكشف عن الأطفال الذين يواجهون صعوبات في التعلم من خلال اللجان المحلية في المخيمات. وبعد إنهاء دورة من شهرين، أصبح سبعة من الطلبة الثلاثة عشر الذين يعانون من عسر القراءة قادرين على القراءة على مستوى الصف الثاني، ويمكن أن يصلوا قريباً إلى القراءة على مستوى الصف الرابع حسب العمر إذا ما واصلوا التقدم.

من الطلبة في مدارس الأونروا قد يعانون من صعوبة تعلم وأن الاختبارات الأولية قد كشفت عن الحالات الأكثر بروزاً فقط. إلا أن النقص الشديد في تمويل البرنامج قد حد من إمكانيات الكشف عن هؤلاء الطلبة وعلاجهم.

وقد وافقت المؤسسة الأهلية الكندية HumanServe التي تعمل في شراكة مع الأونروا على المدى القصير على أن تتوسع بالبرنامج ليشمل 13 مخيماً في الضفة الغربية لفترة عام واحد، من خلال تغطية تكاليف 13 عضواً إضافياً في الطاقم، مما يوفر 1900 فرصة علاج. وفي حال أن أثبتت الاختبارات اللاحقة أن حوالي 20% من الطلبة لديهم شكل أو آخر من الاحتياج للتربية الخاصة، فإن برنامج الأونروا التقليدي للتعليم العلاجي قد لا يكون كافياً لمعالجة المشكلة ويصبح من الضروري دمج برنامج صعوبات النطق وبطء التعلم في البرامج المنتظمة لدائرة التعليم من خلال الصندوق العام.

وهذا ما قاله هيثم ذاته بشأن التغير الذي طرأ على حياته: "قبل أن أنضم إلى هذه الحصص، لم أكن أستطيع أن أقرأ أية كلمة... وإذا طلبت مني أمي أن أذهب إلى المتجر لشراء شيء ما لها، كنت أشعر كالشخص التائه في مدينته. لم أكن أستطيع قراءة اللافتات وكنت أضطر دائماً لطلب المساعدة من الناس من حولي. أما الآن فقد أصبحت مستقلاً، ويمكنني أن أذهب بمفردي."

إن الحظ الذي حالف هيثم في تشخيص إعاقته ومعالجتها يكاد يكون عرضياً، كونه جاء تبعاً للقاء بالمصادفة مع أحد أعضاء طاقم الأونروا. ولكن لقصته مدلولاً واضحاً على حاجة الأونروا لوجود سياسة حول احتياجات التربية الخاصة بما يضمن حصول كل طفل لاجئ على التعليم.

تم أيضاً فحص مجموعة أخرى مكونة من 68 فتاة من الطالبات الضعيفات أكاديمياً من مدرسة البنات في مخيم الأمعري (الضفة الغربية). وتبين أن 85% منهن يعانين من أحد أنواع صعوبات التعلم التي لم تكن مشخصة لديهن في السابق والتي يمكن تعديلها من خلال التربية الخاصة. وقد تحسنت حوالي 60% من الفتيات بشكل ملموس بعد الجولة الأولى من العلاج وستكون نسبة 40% الباقية قادرات على الانتظام في الصفوف الاعتيادية بعد جولة علاجية ثانية.

يعتقد الأخصائيون في برنامج صعوبات النطق وبطء التعلم في الأونروا أن ما يصل إلى 20%

الصحة هي اعظم ثروه

-فيرجيل-

الصحة

بقيت الأونروا تمثل الجهة الرئيسية المقدمة للرعاية الصحية الأولية للاجئي فلسطين على مدى العقود الستة الماضية. وبفضل عقود من التدخلات الملتزمة، بما في ذلك من خلال حملات التحصين ورعاية الحوامل والواضعات وبرامج التغذية التكميلية، أمكن للاجئين التمتع بمستويات من الصحة الأولية في العديد من المجالات تكافئ أو تفوق المعايير السائدة في الإقليم. من الأمثلة التي توضح ذلك الانخفاض العام الملموس في معدل وفيات الرضّع من 160 وفاة لكل 1000 ولادة حية في أعوام الستينيات من القرن الماضي إلى 22 وفاة في عام 2006 - وهو ما يتخطى الهدف الذي وضعته منظمة الصحة العالمية للبلدان ذات الدخل المتوسط. ولم يتم التبليغ عن أية حالة بوليو (شلل) أو كزاز في مناطق عمل الوكالة طوال السنوات العشر الأخيرة.

إن الغاية التي يسعى برنامج الصحة في الوكالة لتحقيقها راهناً لا تزال تتمثل في حماية الوضع الصحي للاجئي فلسطين والحفاظ عليه وتعزيزه في انسجام مع الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل وسياسات واستراتيجيات منظمة الصحة العالمية.

مجموع السكان اللاجئين (2007)

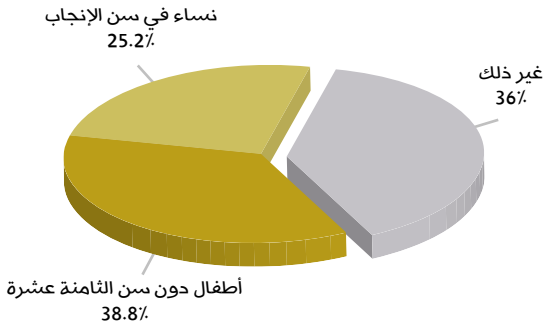

تتعامل عيادات الوكالة البالغ عددها 127 عيادة مع حوالي 9 ملايين استشارة في العام. كما تقدم الأونروا خدمات الصحة البيئية لأكثر من 1.3 مليون لاجئ يقيمون في المخيمات، ويشمل ذلك تدبير النفايات الصلبة وتيسير الوصول إلى مياه الشرب بالتعاون مع البلديات المحلية.

وبما أن الأمهات والأطفال يشكلون قرابة ثلثي المجموع الكلي للاجئين، فإن الوكالة تركز تدخلاتها بشكل ناجح على الرعاية الوقائية لصحة الأم والطفل.

وعلى الرغم من هذه الجهود، تواجه الأونروا تحديات جديدة تمثل تهديداً جدياً لقدرتها على المحافظة على المستوى الحالي لصحة اللاجئين. وأهم هذه التحديات ارتفاع معدلات حدوث الأمراض المزمنة، مثل ارتفاع الضغط والسكري والسرطان، والارتفاع الحاد

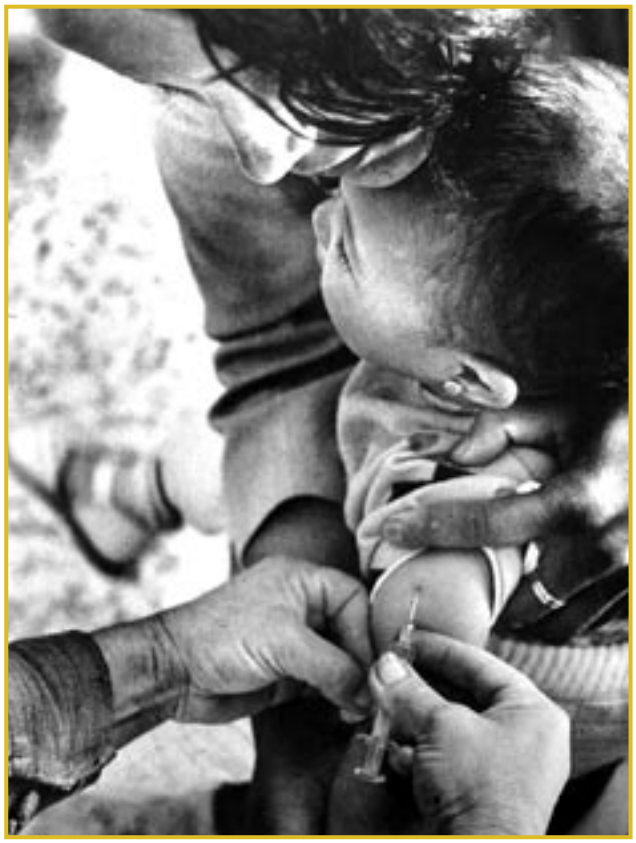

في مستويات الفقر في بعض الميادين مما يؤدي إلى بروز مشكلات صحية مثل الانتشار الواسع لفقر الدم.

التحديات

إن مجمل الوضع الصحي لأية مجموعة من السكان يمثل انعكاساً للوضع الاجتماعي-الاقتصادي السائد بشكل عام. وفيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني، فإنه يمر عبر عدد من التغيرات التي تنعكس في ارتفاع وتيرة التحضر والتغير في عادات التغذية وأنماط الحياة.

وقد شهدت الأعوام الأخيرة ارتفاعاً ملموساً في معدلات حدوث الأمراض المزمنة دون أن يتم تحقيق سيطرة كاملة على الأمراض السارية، مثل الديدان المعوية والتهاب الكبد الفيروسي. لذا فإن على الأونروا أن تتعامل مع العبء المزدوج الذي يفرضه هذا الوضع.

يعتبر علاج الأمراض مثل ارتفاع الضغط والسكري والسرطان أكثر كلفة من علاج الإسهال والالتهابات التنفسية الحادة، وخاصة إذا لم يتم اكتشافها مبكراً. فالكشف المتأخر عن السكري وارتفاع الضغط يؤدي في أحيان كثيرة إلى مضاعفات على شاكلة أمراض القلب والأوعية، والتي تتطلب التدخل الجراحي أو تدخلات أخرى باهظة التكلفة. ويؤدي ذلك في النتيجة إلى ارتفاع ملموس في تكاليف الرعاية في المستشفيات التي تتكبدها الوكالة.

لقد طرأ انخفاض حاد في الوضع الاجتماعي-الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل خاص، مما جعل 80% من لاجئي فلسطين في تلك المنطقة يعيشون تحت خط الفقر في الوقت الراهن، بالمقارنة مع 20% عام 2000. وبما أن اللاجئين الذين يستطيعون تحمل نفقات الرعاية الطبية في القطاع الخاص يصبحون أقل فأقل، فإن عدد الذين يتوجهون إلى الوكالة منهم آخذ في التزايد. ونتج عن ذلك أن عدد اللاجئين المتوجهين للحصول على الرعاية الطبية في مرافق الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بدء الانتفاضة قد تضاعف تقريباً (انظر الرسم البياني).

دائماً ما يكون الفقر - وما يرافقه من سوء تغذية - أحد المحددات الرئيسية لاعتلال الصحة. إن سوء التغذية يؤثر في الوضع الصحي في كافة مراحل الحياة ويعتبر سبباً رئيسياً لانخفاض الوزن عند الولادة وتأخر النمو وفقر الدم وزيادة التعرض للأمراض.

تشير البيانات الحديثة إلى انخفاض مقلق في الوضع التغذوي لبعض اللاجئين. ومن الأمثلة المقلقة على ذلك ارتفاع معدلات حدوث انخفاض الوزن عند الولادة بين المواليد في غزة، والتي تضاعفت خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2007 لتصل إلى 9.6% بالمقارنة مع الرقم القاعدي 4.2% الذي كان سائداً في كانون الثاني/يناير 2006 (منظمة الصحة العالمية، آب/أغسطس 2007).

وقد حل انخفاض الوزن عند الولادة والولادة قبل الأوان مكان الأمراض المعدية في قمة الأسباب المؤدية إلى وفيات الرضّع في أوساط لاجئي فلسطين.

يعد فقر الدم أحد التحديات الصحية الرئيسية التي يواجهها لاجئو فلسطين. ففقر الدم الناتج عن نقص الحديد، مثلاً، لا يزال يمثل مشكلة كبيرة في كافة ميادين عمل الأونروا على الرغم من عقود من التدخلات الرامية إلى مكافحته. إن حوالي ربع النساء اللاجئات الحوامل والمرضعات، بالمتوسط، يعانين من فقر الدم، فيما ارتفعت هذه النسبة في غزة إلى 31% بين النساء الحوامل و45% بين المرضعات في عام 2006. كما أن نسبة فقر الدم بين الأطفال الرضّع اللاجئين في سن 6 إلى 11 شهراً تصل إلى 44% في لبنان وحوالي 60% في غزة.

ومن ناحية أخرى، إن بيئة العنف السائدة بسبب النزاع تترك آثاراً صادمة إلى حد كبير على مجموع اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان. تبعاً لذلك، يلاحظ انتشار واسع لاضطرابات توتر ما بعد الصدمة وغيرها من المشكلات النفسية والسلوكية في أوساط السكان اللاجئين. وقد أظهرت وثيقة "استراتيجية التعاون على مستوى البلد" التي أعدتها مؤخراً منظمة الصحة العالمية والسلطة الفلسطينية بخصوص الأرض الفلسطينية المحتلة أن 100% من عموم السكان قد أفادوا بأنهم يشعرون بالتوتر، فيما شعر 92% بأنه ليس لديهم أمل في المستقبل، وعبّر 84% عن مشاعر الغضب المتواصل بسبب الظروف الخارجة عن تحكمهم، وتملكت 52% من الأشخاص المبحوثين أفكار بوضع حد لحياتهم.

تدرك الوكالة أن التميز في تقديم الخدمات الصحية يعتمد على جودة أداء الكادر الصحي. ولذلك فقد سعت على مدى الأعوام إلى توفير ظروف عمل متميزة لتيسير عمل طاقمها. ولكن ضعف التمويل، للأسف، يقف حجر عثرة أمام قدرة الوكالة على الإبقاء على الكوادر ذات الكفاءة العالية وعلى تحفيزها.

ثمة مشاكل أخرى في مجال تقديم الخدمات الصحية في الأونروا تتعلق بارتفاع عدد المرضى بالنسبة للطاقم العامل وتكلفة الأدوية. فالأطباء يرون بالمتوسط 95 مريضاً في اليوم، فيما أن المعيار الموصي به يبلغ 70 مريضاً. كما أن ارتفاع تكلفة الأدوية يخلق ضغوطاً إضافية على الميزانية التي تعاني من الضغوط في الأصل.

تنبغي الإشارة بشكل خاص إلى مسألة النساء اللاجئات المتزوجات من غير اللاجئين. إن القرار الذي اتخذ عام 2006 بأن تمتد خدمات الأونروا لتشمل هؤلاء النسوة وأطفالهن يعني أن أكثر من 360.000 شخص من المنتفعين الجدد سينضمون إلى قائمة المنتفعين من خدمات الوكالة في ميادين العمل الخمسة. ويقدر أن التكلفة الإضافية التي ستتحملها الوكالة من ناحية الطاقم والأدوية والعلاج في المستشفيات ستبلغ حوالي 7.2 مليون دولار أمريكي سنوياً بالنسبة لدائرة الصحة وحدها.

إن الضغط الذي تسببه هذه التحديات على البنية التحتية والموارد البشرية المتعلقة بالصحة في الوكالة يزداد حدة بسبب مشكلة

ضعف التمويل المزمنة. فسيكون على الأونروا في الأعوام القادمة أن تواجه تحدياً هائلاً من ناحية قدرتها على صيانة التحسينات التي تم تحقيقها في الوضع الصحي للسكان اللاجئين ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة إلى مستوى المعايير الدولية.

مجابهة التحديات

تدرك الأونروا أن عليها أن تحسن مراقبة البرامج وتقييمها. ولذلك فقد أطلقت مبادرة لتحديد نقاط الضعف والفجوات كخطوة أولى نحو تحسين الجودة بالمقارنة مع المستويات القاعدية المتوفرة.

أحد المكونات الأساسية في هذه العملية سيتمثل في نظام المعلومات الصحية الجديد الذي يهدف إلى تمتين جمع المعلمات الرقمية من خلال نظام متكامل لشبكات الحاسوب عبر الوكالة. سيتيح هذا النظام تحليل البيانات في الوقت المناسب وسيساعد على الكشف عن النواقص والاحتياجات الصحية في مرحلة مبكرة. وسيتم تطبيق هذا النظام بشكل استطلاعي في البداية في لبنان، ثم تليها غزة، إلى أن يتم تطبيقه بشكل كامل خلال عدد من السنوات.

أما فيما يخص الأمراض المزمنة، فعلى الأونروا أن تعمل أيضاً على تعزيز أنماط الحياة الصحية بين مجتمع اللاجئين بأكمله كوسيلة لتخفيض معدلات الإصابة بهذه الأمراض. كما ينبغي أن تعمل على تعزيز إجراء فحوصات الكشف المبكر للحصول على بيانات أكثر قدرة على تحديد حجم المشكلة بصورة فعلية بين السكان.

في الوقت الراهن، لا تعكس إحصاءات الأونروا إلا معدلات حدوث الأمراض المزمنة في أوساط اللاجئين الذين يزورون عيادات الأونروا. على سبيل المثال، يبلغ معدل انتشار السكري بين اللاجئين الذين يترددون على عيادات الأونروا في الأردن 8.8%، فيما تشير الإحصاءات إلى أن معدل انتشار هذا المرض في الأردن ككل يصل إلى 20%. وهذا ما يدلل على أن العديد من اللاجئين لا يتوجهون إلى المراكز الصحية للحصول على علاج، على الأقل في المراحل المبكرة من المرض.

ثمة أهمية حاسمة للكشف المبكر عن أمراض السرطان والبدء بعلاجها بشكل مبكر، وخاصة بالنسبة لسرطان الثدي وعنق الرحم، واللذين يمكن علاجهما بشكل تام إذا ما تم الكشف عنهما مبكراً. أما الإخفاق في تحسين معدل الكشف المبكر فسيؤدي إلى ارتفاع في معدل الوفيات وارتفاع تكاليف العلاج الطويل الأمد بالنسبة للوكالة. وينبغي أن يضمن اللاجئون توفر التغطية لعلاج حالات السرطان في المستشفى ما لم تتحقق الفوائد المرجوة من الكشف المبكر.

تتم معالجة مشكلات النقص في العناصر الغذائية لدى الأطفال والنساء الحوامل من خلال برامج وقائية لتزويد جرعات تعزيزية من المغذيات الدقيقة، بما في ذلك تقديم جرعات تعزيزية من الحديد للنساء الحوامل وللأطفال في سن 6 إلى 26 شهراً. وينبغي عمل الكثير لزيادة مجال التغطية وضمان استدامة هذا البرنامج على المدى البعيد.

إن قضايا الإدارة والموارد البشرية والبنية التحتية ليست أقل أهمية مما سبق بالنسبة لمواجهة التحديات الرئيسية.

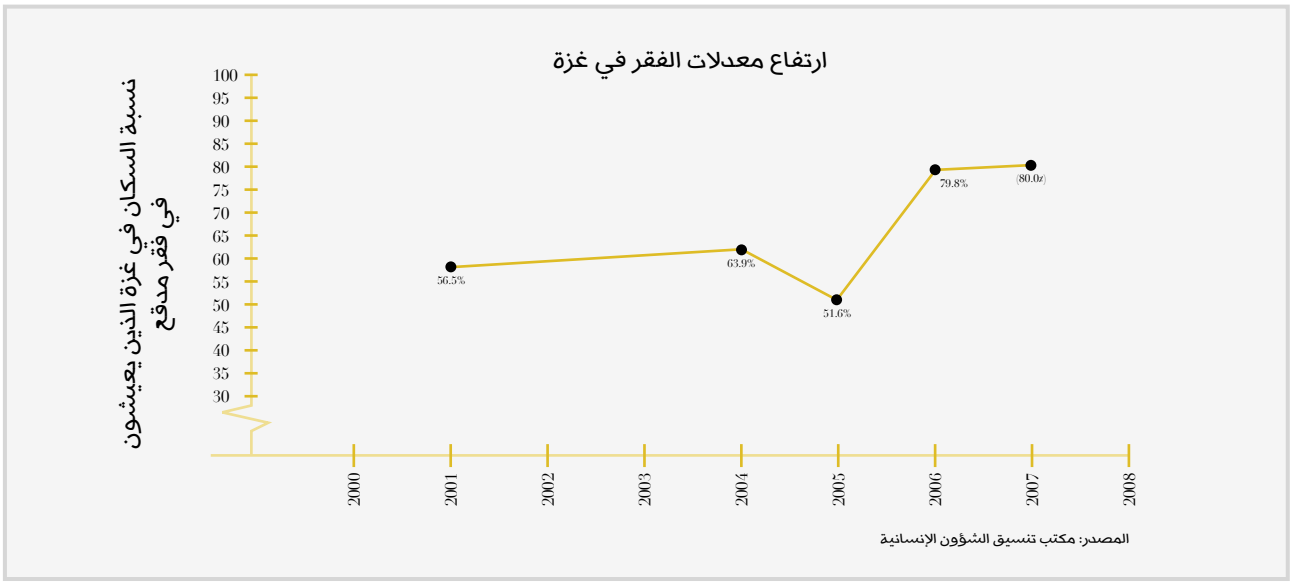

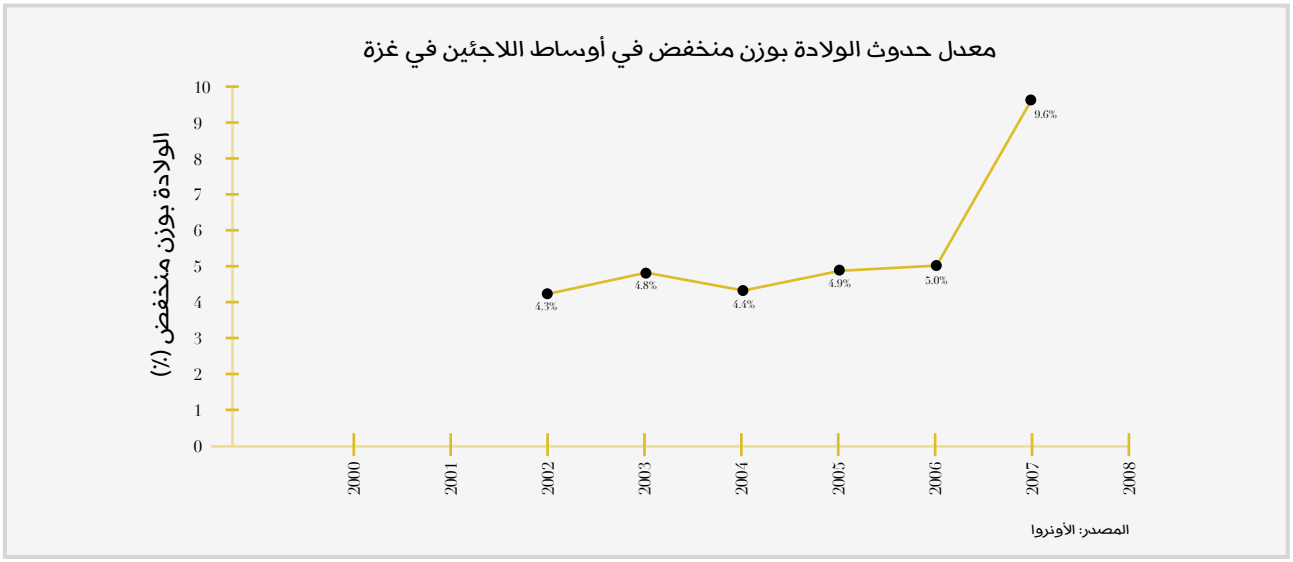

وفي هذا الخصوص، ستجري الوكالة تقييماً شاملاً للاحتياجات وستقدم التدريب لرفع مستوى مهارات الطاقم وقدراته في انسجام مع استراتيجيات التدخل المقترحة. كما سيتم العمل بنشاط على تشجيع الشراكات وبرامج التبادل مع البلدان المضيفة.

وإلى جانب الحاجة الواضحة لتحسين المرافق الصحية للأونروا بشكل متواصل وتوسيعها وبناء مرافق جديدة، هناك حاجة لاستكشاف بدائل إدارية على مستوى المجتمع بهدف تحسين التحكم بتدفق المرضى. ويمكن أن تتضمن الاستراتيجيات المقترحة تخفيض عدد زيارات المراجعة غير الضرورية من خلال تحسين الإرشاد، وترشيد عدد المحطات التي يحتاج المريض المزمن لأن يتوقف عندها، وربما العمل على تدريب طواقم التمريض على إجراء فحص أولي للمرضى قبل تحويلهم إلى الأطباء.

الميزانية

تهدف الأونروا في سعيها لمعالجة هذه التحديات الجوهرية إلى تخفيف أثر تدني الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية العامة على السكان اللاجئين. إن تدخلات الأونروا تتناول عدداً من الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها القضاء على الجوع والفقر المدقع، وتخفيض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمومة، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى (الهدف الإنمائي الأول والرابع والخامس والسادس).

ولتحقيق ذلك، حددت دائرة الصحة ميزانيتها بما يصل مجموعه إلى 212 مليون دولار لفترة السنتين القادمتين.

الفقر هو أسوأ أشكال العنف

-مهاتما غاندي-

الإغاثة والخدمات الاجتماعية

كما يظهر من اسم الأونروا، كانت الإغاثة الإنسانية تمثل تاريخياً المحور الأساسي لأنشطتها، حيث اختصت بحوالي ثلثي الميزانية عندما بدأت الوكالة عملها الميداني في عام 1950. وقد هيمنت أعمال الإغاثة على أنشطة الأونروا لحوالي عقدين تاليين من الزمن. فكانت الوكالة على الدوام، من خلال تقديمها للمعونات الغذائية، تمثل طوق النجاة بالنسبة للفئات الأكثر فقراً من لاجئي فلسطين، وكانت تعمل على توسيع مجال المساعدات كلما تقدم الزمن وتحولت الأشهر إلى سنوات وتحولت السنوات إلى عقود.

وبعد ستة عقود، تظل الأونروا تتطلع إلى كسر الحلقة المفرغة التي تحرم العديد من لاجئي فلسطين من فرص التحرر من قبضة الفقر، وهو ما يعد من حقوق الإنسان الأساسية. إن نهج الوكالة المتكامل في مكافحة الفقر ينسجم مع الهدف العالمي للقضاء على الفقر المدقع والجوع (الهدف الأول ضمن الأهداف الإنمائية للألفية). كما أنه يتوافق مع أدوات حقوق الإنسان التي تكفل للجميع الحق في الطعام وفي مستوى معيشي لائق.

راهناً، تعطي دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الوكالة الأولوية لأفقر الفقراء.

تركز الدائرة جهودها على 250.000 لاجئ تعتبر الأونروا أنهم ضمن الأسر التي تعيش في "صعوبات خاصة" أو ضمن حالات العسر الشديد. وتتضمن الخدمات المقدمة لهذه الحالات المعونات الغذائية وتأهيل المأوى، إلى جانب تقديم مساعدات نقدية مختارة في الأوضاع الطارئة، وإعطاء الأفضلية في الاستفادة من مراكز التدريب المهني، ورفع نسبة التغطية لتكاليف العلاج في المستشفيات، وعدد متنوع من الخدمات الاجتماعية المبنية على المجتمع.

كما يستفيد عدد آخر من اللاجئين المهمشين، حسب ما تحدده مقاييس الأونروا، من الخدمات المبنية على المجتمع والمساعدات النقدية المختارة. وتتضمن الفئات المستفيدة الأطفال والشباب والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات.

تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية لدائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية في تقديم خدمات التسجيل لمجموع اللاجئين الذين يصل عددهم إلى 4.5 مليون شخص، بما يخص حالة اللجوء، والولادات، والزواج، وتغيير مكان الإقامة أو غيره من البيانات عن الوضع، والأهلية للحصول على خدمات الأونروا، وما إلى ذلك. كما تقوم الإدارة بوظيفة مهمة تتمثل في حماية السجلات التاريخية للاجئين، والتي يعود تاريخها إلى عام 1948، مع العمل على تحديثها وصيانتها.

التحديات

فيما تستطيع دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية أن تستذكر العديد من الإنجازات التي تحققت في شراكة مع مجتمع المانحين، هي تواجه اليوم عدداً متنوعاً من التحديات الناجمة عن تزاوج عدد من الظواهر، أهمها طبيعة السكان الفتية والنمو السكاني السريع، وارتفاع معدلات الفقر، والنقص المزمن في التمويل. هذه التحديات أجبرت الوكالة على إعادة البحث في طرق إدارة عملياتها، وخاصة فيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في تحديد اللاجئين الذين يعيشون في صعوبات اجتماعية-اقتصادية.

الفقر والسكان والمنهجية:

لقد تضاعف عدد لاجئي فلسطين المسجلين لدى الأونروا منذ عام 1950 لأكثر من أربع مرات، من 914.000 حينذاك إلى 4.5 مليون حالياً. وبالنظر إلى معدل متوسط النمو في تسجيل اللاجئين الذي يبلغ 2.4% (على مدى الأعوام الخمسة الفائتة) وواقع أن 50% من مجتمع اللاجئين تقل أعمارهم عن 25 سنة، فلا شك أن مجموع السكان اللاجئين سيتنامى بشكل ملموس في الأعوام والعقود القادمة.

وفي الوقت ذاته، شهدت الأعوام الأخيرة ارتفاعاً متواصلاً في مستويات الفقر، والتي وصلت إلى مستوى غير مسبوق في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي لبنان. فالتقديرات الحديثة تشير إلى أن 80% من الفلسطينيين في غزة و47% في الضفة الغربية وحوالي 30% في لبنان يعيشون تحت خط الفقر.

تواجه الأونروا تحدياً كبيراً بالنظر إلى أن معدل النمو السكاني ومستويات الفقر تبلغ حدوداً تفوق قدرة الوكالة على تقديم مساعدات الإغاثة الأساسية للاجئين الفقراء.

فضلاً عن ذلك، فرضت المنهجية المتبعة في تحديد "أفقر الفقراء" تحدياً خاصاً أمام الأونروا. فقد كان يتم في العقود الماضية تحديد حالات العسر الشديد على أساس الإفادة الذاتية بالدخل واتباع نهج يعتمد على وضع الشخص المعني. إلا أن هذا النهج قد تسبب في إغفال أعداد كبيرة من لاجئي فلسطين الأكثر فقراً، والذين لم يلبوا المعايير الخاصة بوضعهم ومع ذلك كانوا في حاجة ماسة للمساعدة. إن الوكالة تكرس جهودها لتصحيح هذا الوضع بشكل عاجل، فضلاً عن أن هذه الجهود تنسجم مع الهدف الإنمائي للألفية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول العام 2015.

مجابهة التحديات

من الضروري بشكل خاص أن تحسن الأونروا من تركيزها على المنتفعين الأكثر حاجة وفقراً وأن تحسن الخدمات المقدمة لهم. وستركز الوكالة جهودها في العامين القادمين على هذا القطاع من اللاجئين من خلال إصلاح برنامج دعم حالات العسر الشديد، والذي سيغير اسمه إلى برنامج "شبكة الأمان الاجتماعية".

يتمثل أحد العناصر المحورية في هذا البرنامج في التحول نحو نهج أكثر "ارتكازاً إلى الفقر" حسب ما يوصي به البنك الدولي، حيث ستقاس الأهلية لتلقي الخدمات حسب خطوط فقر مثبتة. وقد قامت الأونروا للمرة الأولى في تاريخها بتحديد خطوط الفقر هذه. ستتيح هذه المنهجية إعداد قوائم للمنتفعين تكون أكثر دقة بكثير وأقدر على تمثيل الفئات المحتاجة بالفعل.

وحتى تتمكن الأونروا من مساعدة اللاجئين الأكثر فقراً على أن يكونوا أكثر جاهزية لكسر حلقة الفقر، فإن عليها أن توظف المزيد من الأخصائيين الاجتماعيين، وتوسع من سلة المعونات الغذائية، وتزيد من توفير الأموال لتقديم المساعدات النقدية الموجهة ودعم المنظمات المبنية على المجتمع. وتأتي جميع هذه الأهداف منسجمة مع نهج الوكالة الجديد "المرتكز إلى الفقر" والذي تم ذكره أعلاه.

الأخصائيون الاجتماعيون:

يكتسب الأخصائيون الاجتماعيون أهمية حاسمة كحلقة وصل بين الأونروا واللاجئين ولهم دور رئيسي في تنفيذ النهج "المرتكز إلى الفقر". فهم يجرون زيارات منزلية لتحديد مدى الأهلية لتلقي خدمات الوكالة ويطورون تدخلات المساعدة بشكل يتلاءم مع حاجة الأسر لكي تفلت من قبضة الفقر.

تسعى الأونروا إلى تخفيض عدد الحالات لكل أخصائي اجتماعي إلى 200 أسرة كحد أدنى. لقد حققت ثلاثة ميادين تقدماً ملموساً في هذا الاتجاه، إلا أن بعض الأخصائيين الاجتماعيين في سوريا والأردن لا يزالون يتعاملون مع عدد من الحالات يصل إلى 350 أسرة.

إن ارتفاع عدد الحالات لكل أخصائي اجتماعي يحد من قدرتهم على القيام بعدد كاف من الزيارات المنزلية للتأكد من أن اللاجئين يحصلون على المساعدة التي يحتاجونها، مثل التحويل إلى

الاختصاصيين لمساعدة طفل ذي إعاقة، أو توفير فرصة للتمرن المهني العملي للاجئ تسرب من المدرسة. في العادة تواجه الأسر ذات الدخل المنخفض عدداً متنوعاً من المشكلات، والتعامل مع كل مشكلة منها يتطلب من الأخصائي الاجتماعي تركيز الوقت والجهد بالقدر الكافي.

من العواقب الأخرى لارتفاع عدد الحالات التي يتعامل معها الأخصائيون الاجتماعيون أنه يمنع إمكانية التطبيق الأمثل لبرامج التدريب الرامية إلى تطوير قدراتهم الفنية، مثل البرنامج الذي يتم تنفيذه من خلال جامعة جنوب إلينوي.

المعونات الغذائية:

أحد المجالات الأخرى التي تثير القلق هي النقص في محتوى عبوات الدعم الغذائي التي تتلقاها حالات العسر الشديد. فقد أشار مسح أجري في الضفة الغربية عام 2007 إلى أن 80% من اللاجئين من حالات العسر الشديد لم يكونوا راضين عن كمية المواد الغذائية التي يتلقونها.

تبلغ قيمة العبوات الغذائية التي توزع في الأرض الفلسطينية المحتلة 110 دولارات أمريكية لكل حالة عسر شديد في السنة.

فيما أن العبوات التي توزع في الأردن ولبنان وسوريا لا تزال تقل عن ذلك الحد المستهدف. هذا بالإضافة إلى أن المعونة النقدية المتواضعة التي يتم تضمينها في رزمة المعونة الغذائية، والتي تبلغ 40 دولاراً، قد أصبحت قيمتها الفعلية تقدر بما لا يزيد عن 20 دولاراً إذا تم احتساب قيمة التضخم منذ العام 1997 عند البدء بهذه المعونة النقدية.

إن الأونروا غير قادرة على توفير المواد الغنية بالبروتينات، مثل سمك الطن، في سلة المعونة الغذائية، كما أنها قد قلصت أنواع البقول التي يجري توزيعها في الأردن ولبنان وسوريا بسبب عدم توفر التمويل الكافي. ومن التحديات الماثلة الأخرى الارتفاع الذي شهدته أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية والذي يكاد يصل إلى الضعف.

المساعدة النقدية المختارة:

يتم في الأوضاع الطارئة تقديم مساعدة نقدية مختارة للاجئين المحتاجين على شكل منح لمرة واحدة تتراوح قيمتها بين 200 إلى 500 دولار أمريكي، مع إعطاء الأولوية لحالات العسر الشديد. تساعد هذه المنح الأسر اللاجئة المعوزة على التعامل مع الأزمات التي تتعرض لها، مثل حدوث مرض مفاجئ في الأسرة أو وفاة المعيل. كما أن المنح تمكنهم من شراء المواد المنزلية الأساسية.

لقد تضررت هذه المساعدات بشكل كبير في العام 2006 بسبب التقليصات الشديدة في الميزانية، مما أدى إلى انخفاض في التمويل المتاح بما يقارب 90%. إن الأونروا تسعى لإعادة هذه الخدمة إلى مستوياتها السابقة حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات الماسة للاجئين.

المنظمات المبنية على المجتمع:

تسعى الأونروا، من خلال دعم المنظمات المبنية على المجتمع التي يديرها اللاجئون في المخيمات، إلى تمكين اللاجئين الأكثر حرماناً وإكسابهم الاعتماد على أنفسهم، على أمل أن تساعدهم على الابتعاد عن الاتكالية والتهميش.

تشمل أنشطة هذه المنظمات النساء والأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات. وفي العام 2006، شارك حوالي 82.000 لاجئ ولاجئة في مجموعة واسعة ومتنوعة من الأنشطة التي نفذتها هذه المنظمات. بالنظر إلى أن نصف اللاجئين المسجلين لدى الأونروا هم دون سن 25 عاماً وأن اللاجئين، وخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، قد تعرضوا إلى انخفاض حاد في أوضاعهم الاجتماعية-الاقتصادية، فإن الطلب على أنشطة المنظمات المبنية على المجتمع آخذ في التزايد. بيد أن الميزانية المتاحة لدعم هذه المنظمات قد تم تقليصها بنسبة تصل إلى 63% نتيجة النقص الشديد في تمويل الصندوق العام للأونروا.

تأمل الأونروا في المحافظة على المستوى الحالي لأنشطة المنظمات المبنية على المجتمع، إن لم يكن من الممكن رفعه، وذلك ضمن التزامها بتعزيز التنمية البشرية للنساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقات. إن هذه الأنشطة تنسجم مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل والأهداف الإنمائية للألفية وسياسات الأونروا بخصوص الإعاقة والنوع الاجتماعي. وبالنسبة لفترة العامين 2008-2009، تخطط الأونروا لدعم ما يزيد عن 2700 نشاط وجلسة تدريبية من خلال المنظمات المبنية على المجتمع.

تحديات أخرى:

انسجاماً مع جهود الوكالة المستحقة منذ زمن طويل لدمج الإنصاف بين الجنسين في عملياتها الأساسية في توافق مع المبادئ العامة لعدم التمييز والأهداف الإنمائية للألفية، وسعت الأونروا خدماتها لحالات العسر الشديد لتشمل أفراد أسر النساء المسجلات كلاجئات والمتزوجات من أشخاص غير لاجئين.

ينتج عن هذه الفئة الجديدة من المنتفعين ارتفاع ملموس في الطلب على الخدمات في الميادين الخمسة جميعها. ففي الضفة الغربية وحدها، سجلت قاعدة بيانات الأونروا حوالي 46.000 امرأة لاجئة متزوجة من غير لاجئ حتى أيلول/سبتمبر 2007 وتتوقع هؤلاء النساء أن يحصل أفراد أسرهن تلقائياً على الأهلية لتلقي كل الخدمات. ومن ضمن هؤلاء، يقدر أن 8.000 أسرة ستكون مؤهلة للحصول على المساعدات بصفتها حالات عسر شديد. ويقدر أن تكلفة تلبية هذه الاحتياجات في الضفة الغربية ستبلغ 880.000 دولار في العام، فيما أن هذه الأموال غير متوفرة حالياً.

الميزانية

تسعى الأونروا لتحسين قدرتها على الكشف عن اللاجئين الأكثر فقراً وتحسين خدماتها لهم. وينسجم هذا الهدف مع معايير الأمم المتحدة والبلدان المضيفة، وكذلك مع الأهداف الإنمائية للألفية. ويتوقع أن تبلغ الميزانية المقترحة لبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الأونروا للعامين القادمين 107 مليون دولار أمريكي حتى يكون بالإمكان تحقيق هذه الغايات.

ملف عائلة محتاجة

يبلغ كمال حسن أحمد* من العمر 51 عاماً، وهو رب أسرة ويتوقع منه أن يوفر سبل معيشة مناسبة لزوجته وأطفاله الخمسة. ومع أن كمال أصيب بالبوليو (الشلل) وهو في الثامنة من عمره مما جعل إحدى ساقيه أقصر من الأخرى، إلا أنه كان قادراً على تأمين مصدر رزقه من خلال العمل في مهنة الخياطة، وهو يعمل الآن بائعاً. ومع ذلك، هجر كمال أسرته في الوقت الراهن ولم يعد يمدهم بأي دعم مالي. ومن الجدير بالذكر أن الأسرة مسجلة ضمن برنامج حالات الصعوبات الخاصة.

عملت دلال، زوجة كمال، مساعدة في عيادة صحية إلى أن تم تشخيص ورم في الرحم لديها. كانت تكسب حوالي 75 دولاراً أمريكياً في الشهر، وكانت بالكاد تستطيع التدبر بهذا المبلغ لتلبية احتياجاتها واحتياجات أطفالها الأساسية. وقد أجرت مؤخراً عملية إزالة الرحم، ولم يكن من الممكن إجراء هذه العملية لولا المساعدة التي قدمها طبيب عيادة الأونروا، والذي قام بتغطية تكاليف العملية بسخاء.

أما هالة الابنة الكبرى لكمال ودلال فقد أنهت دراستها التحضيرية في تصميم الأزياء في مركز دمشق للتدريب عام 1988. إلا أنها تعاني من ضعف شديد في البصر مما منعها من الحصول على عمل في مجال دراستها.

كما أن موسى الابن البالغ من العمر 16 عاماً قد تسرب من المدرسة عند بلوغه المرحلة الإعدادية لأن أمه لم تعد تستطيع أن تغطي تكاليف تعليمه المدرسي ورعايته الصحية. فموسى يعاني من مشكلات جدية في القلب ويحتاج إلى ملاحظة طبية مستمرة وتخطيط للقلب وأدوية. وهو بحاجة ماسة لإجراء عملية.
الأبناء الأصغر سناً أيضاً يواجهون مشكلات طبية. فمحمد ابن الحادية عشرة ومروة ابنة الثالثة عشرة يعانيان من الربو، وتتفاقم حالتهما الصحية بسبب الظروف المعيشية غير الصحية في المنزل. وهما بحاجة إلى الأدوية بانتظام. أما الابنة الأصغر مي فهي في السابعة من عمرها وتعاني من شلل دماغي.

تعيش الأسرة في منزل مستأجر يتكون من غرفتين فقط، ويدفعون بدل الإيجار ما يقارب 85 دولاراً في الشهر، مع أن المنزل يشكو من الرطوبة وينقصه الأثاث والإنارة والتهوية المناسبة.

قدمت دلال مؤخراً طلباً إلى دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية للحصول على مساعدة نقدية لتغطية جزء من التكاليف الطبية المجتمعة لعلاج أطفالها موسى ومروة ومحمد وجزء من بدل إيجار المنزل المتراكم عليها. لقد اقترضت دلال المال من الجيران لتغطية هذه النفقات على أمل أن تساعدها منحة المساعدة النقدية من الأونروا في سداد هذه الديون طالما أنها لا تزل غير قادرة على العمل. إلا أن نقص التمويل حال دون أن تتمكن دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية من مساعدة هذه الأسرة حتى ولو بتحمل جزء من احتياجاتها.

إذا أمكن للأونروا أن تمول برنامج حالات العسر الشديد بالكامل، فإنها ستكون في موقع أفضل لخدمة الاحتياجات القصيرة والطويلة المدى للأسر التي تعيش في ضائقة شديدة. فسيكون بإمكان هذه الأسر أن تحصل على منح طارئة لمرة واحدة وتتلقى زيارات من أحد الأخصائيين الاجتماعيين الذي سيتوفر له الوقت الكافي - عندما يكون عدد الحالات التي يشرف عليها مقبولاً - لكي يساعد في تقديم مختلف التدخلات اللازمة.

* اسم مستعار

دائرة التمويل الصغير

لا تحصل دائرة التمويل الصغير على تمويل من الصندوق العام للأونروا. إنما تغطي نفقاتها الجارية من عمليات الإقراض التي تقوم بها وتزيد رأس مال الإقراض الدوار خلال إعادة إقراض الدفعات المستردة من القروض المقدمة للمشاريع. تخطط الدائرة لزيادة طاقتها المؤسسية بحيث تصبح قادرة على تقديم 100,000 قرض بقيمة 120 مليون دولار أمريكي كل عام.

تأسست الدائرة عام 1991 وتعمل اليوم في الضفة الغربية وغزة والأردن وسوريا. تتمثل رسالتها في تحسين مستوى نوعية حياة أصحاب المشروعات الصغيرة وخلق فرص عمل والحفاظ على فرص العمل القائمة، وتخفيض البطالة والفقر وتمكين النساء، وتوفير فرص لإدرار الدخل للاجئين الفلسطينين وغيرهم من الفئات الفقيرة والمهمشة.

يتم تقديم خدمات الإقراض الصغيرة من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات الإقراضية لتلبية الاحتياجات المختلفة للفئات المستهدفة. فمثلاً يتم تقديم قروض للمشروعات المتناهية الصغر وللنساء اللواتي يملكن مشروعات إنتاج غير رسمية. كما يتم تقديم قروض أطول مدى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى منتجات إقراض المشاريع، تقدم الدائرة قروضاً لدعم العمال والموظفين ذوي الدخل المحدود وتوفير المستلزمات والأجهزة المنزلية وتوفير احتياجات أسرهم الطارئة ودفع رسوم التعليم وتكاليف الرعاية الطبية. كما تقدم قروض إسكان لمساعدة اللاجئين تساعدهم على شراء و بناء المساكن ولتحسين ظروف سكناهم.

على مدى ستة عشر عاماً قدمت الدائرة 141,000 قرضا بقيمة 148 مليون دولار أمريكي وهذا لتمويل مشروعات اقتصادية من جهة وقروض استهلاكية وقروض إسكان من جهة أخرى للفئات التي تستهدفها في كل من غزة والضفة الغربية وسوريا والأردن. ولقد تأثر نجاح دائرة التمويل الصغير في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل جدي بالأحداث التي سادت في الأعوام الأخيرة. فمع بدء الانتفاضة الثانية في أيلول سبتمبر 2000 والعقوبات المفروضة على أرض الواقع من جانب المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة. أصبح العمل في المشاريع يعاني من الركود وأدى إلى تفاقم حالة من الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع كبير في مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ومع أن دائرة التمويل الصغير قد تحركت بسرعة لمواجهة آثار ذلك على أعمالها من خلال زيادة سعة انتشارها في الضفة الغربية والأردن وسوريا. إلا أن تأثيرات التدهور الاقتصادي الكبير في غزة لا تزال تؤثر سلباً على عمل الدائرة. فقد انخفض الإقراض في غزة بنسبة 80% نتيجة لهذا الوضع الذي تأثرت به المشاريع وقد اضطرت الوكالة في عام 2007 إلى إعدام 2.636 قرضاً تبلغ قيمة مديونيتها 888,750.00 دولاراً امريكياً.

ونتيجة لإنعكاس أثار هذه الأزمة على أعمالها فقد قلصت دائرة التمويل 20% من طاقم عامليها وينتظر أن تقلص نسبة 20% اخرى قبل نهاية العام .هذا ومن الجدير ذكره أن الأونروا قد جد نفسها مضطرة لوقف كل أنشطة الإقراض في غزة في المدى المنظور إذا لم تتغير حالة الاختناق الاقتصادي العام إلى الأفضل. مما يعني حرمان قطاع المشاريع الصغيرة والذي يعاني من الضعف بل ومن الإنهيار أصلاً من الحصول على الخدمات التمويلية التي يحتاج إليها والتي تعتبر فرصته الأخيرة للنجاة والتعافي الاقتصادي.

على الرغم من هذا الأفق الكئيب ترى الأونروا بضرورة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة للحفاظ على الموارد البشرية المؤهلة والمدربة اللازمة لإدارة عمليات التمويل الصغير في غزة. وللمساعدة في تحقيق ذلك تعكف الأونروا حالياً على إعداد مقترح مشروع لتشغيل أصحاب المشاريع ذوي المديونية في قطاع الأشغال العامة وذلك للمساعدة في تخفيف مديونيتهم للدائرة وحتى يكونوا في وضع أفضل ومؤهلين لاستعادة نشاطهم الاقتصادي مستقبلاً عندما يتم الخروج من المأزق السياسي والاقتصادي الراهن.

كما تخطط الوكالة أيضاً للبدء في تجربة إمكانية إدخال خدمة التوفير الآمن لصالح الفقراء في عام 2008 مما سيتيح ادخارات مالية للعديد من الفقراء ذوي الدخل المحدود وبالتالي منحهم الطاقة اللازمة للتعامل مع الأوضاع الصعبة.

وحدة البنية التحتية وتطوير المخيمات

لقد تطورت الخيام المؤقتة التي نصبت في أعقاب نزاع العام 1948 لتصبح مخيمات للاجئين على شكل تجمعات سكنية حضرية معقدة ومكتظة يسودها الفقر. ومع أن الأونروا لا تدير هذه المخيمات، إلا أنها تتحمل مسؤولية واضحة عن تحسين الظروف المعيشية للاجئي فلسطين الذين يقيمون فيها.

حتى العام 2004، لم يسبق أن تم وضع استراتيجية مترابطة وشاملة لتأهيل المخيمات انسجاماً مع المعايير الدولية. وفي ذلك العام تحديداً، أثار المشاركون في مؤتمر الأونروا في جنيف مسألة تطوير وتأهيل مخيمات اللاجئين وطالبوا الأونروا بالعمل في هذا الاتجاه.

وفي مجرى الاستجابة، أقامت الأونروا برنامج البنية التحتية وتطوير المخيمات بغية التأكد من أن توفير الإسكان والبنية التحتية المناسبة للاجئي فلسطين المقيمين في المخيمات يحظى بما يستحق من اهتمام وتركيز. هذا البرنامج غير ممول من الصندوق العام للأونروا، على غرار دائرة القروض والمشروعات الصغيرة.

تعمل الأونروا في شراكة مع معهد التخطيط الحضري في جامعة شتوتغارت على توفير بيانات عن الجوانب البنيوية والاجتماعية-الاقتصادية للمخيمات. وتستخدم الدراسة نهجاً يعتمد على المشاركة في تقييم الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لسكان المخيمات والأصول والمقتنيات المتوفرة لديهم.

ركزت المرحلة الأولى من المشروع الاستطلاعي على التحليل المكاني والاجتماعي لثلاثة مخيمات وإجراء مسح جوي لكل المخيمات في الضفة الغربية وعددها 19 مخيماً، إلى جانب إجراء نقاشات مع قادة المجتمع واللاجئين الأكثر حرماناً. وساعد هذا البحث فريق العمل على بناء نماذج مبتكرة ثلاثية الأبعاد للمخيمات ومحيطها. وسيتم فيما بعد عرض هذه النماذج على ممثلي المجتمع المحلي وطاقم الأونروا والأطراف الخارجية ذات الشأن.

ستركز المرحلة الثانية من المشروع الاستطلاعي على إجراء تقييم بالمشاركة للاحتياجات والأصول والمقتنيات في المخيمات من خلال ورش عمل مع ممثلين عن المخيمات والمؤسسات الأهلية والفئات الاجتماعية التي لا تحظى عادة بالتمثيل الكافي. وسيتم تطوير خطة تنفيذ استراتيجية رئيسية بناءً على ما يتم اقتراحه من تدخلات.

وبعد أن يتم تنقيح الخطة من خلال التشاور مع مجتمعات اللاجئين في المخيمات، سيتم استخدامها بمثابة النموذج الجديد للمخيمات في ميادين عمل الأونروا الخمسة جميعها.

متطلبات ميزانية الصندوق العام حسب البرنامج
2009-2008

البرنامج	التقديرات للعامين 2008-2009
برنامج التعليم	
الموظفون	500,127,000
الخدمات	5,252,000
لوازم	23,585,000
المعدات والانشاءات	16,090,000
المرافق	19,322,000
الاعانات المالية	161,000
غير ذلك / آخر	590,000
المجموع الفرعي	**565,127,000**
برنامج الصحه	
الموظفون	115,416,000
الخدمات	32,043,000
لوازم	44,451,000
المعدات والانشاءات	7,370,000
المرافق	2,625,000
الاعانات المالية	9,637,000
المجموع الفرعي	**211,542,000**
برنامج الاغاثة والخدمات الاجتماعيه	
الموظفون	27,939,000
الخدمات	2,053,000
لوازم	35,841,000
المعدات والانشاءات	5,550,000
المرافق	616,000
الاعانات المالية	31,875,000
متنوعات	3,000,000
المجموع الفرعي	**106,874,000**
الخدمات المساندة	
الموظفون	99,787,000
الخدمات	23,280,000
لوازم	6,559,000
المعدات والانشاءات	10,873,000
المرافق	3,657,000
الاعانات المالية	1,226,000
المجموع الفرعي	**145,382,000**
غير ذلك / آخر	
دائرة المخيمات وتحسين البنية التحتية	21,313,000
المتطلبات الطارئة	2,858,000
استحقاقات نهاية الخدمة لموظفي الاونروا	
(مخصصات طارئة فى حالة انهاء عمل الوكالة)	10,156,000
احتياطي الرواتب	30,000,000
المجموع الفرعي	**64,327,000**
المجموع العام	**1,093,252,000**

فريق التحرير في الأونروا:
يود فريق التحرير أن يعرب عن امتنانه للزملاء الذين قدموا لنا مساعدة مميزة في إعداد هذه الوثيقة.

إدارة التحرير: جينا بينفنتو
التحرير: شرين ستارك فهمي، إيزابيل دي لا كروز
تنسيق البيانات: إيزابيل دي لا كروز، شرين ستارك فهمي
الصور: أرشيف صور الأونروا، جون توردای، ستيف سابيلا، شابتاي جولد، إيزابيل دي لا كروز
التصميم والإنتاج والطباعة: بيلسان، رام الله، الأرض الفلسطينية المحتلة
الترجمة إلى العربية: د. مالك قطينة

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
ص.ب.: 371
مدينة غزة، قطاع غزة
هاتف: 6777527 8 972+، فاكس: 6777697 8 972+
البريد الإلكتروني: unrwa-pio@unrwa.org
www.unrwa.org

UNRWA
الأونـــــروا

providing humanitarian assistance
to palestine refugees since 1950

المكتب الاعلامي
رئاسة الأونروا، غزة
unrwa-pio@unrwa.org
www.unrwa.org